

المنهجية والمعايير

الإطار العام لمنهجية الرصد والأرشفة بشأن هذا التقرير:

حُدثت حالة «القبض والاتهام على خلفية سياسية» في إطار التقرير، على أنها كل تحرك أمني (استيقاف أو قبض) أو قضائي (اتهام بقرار ضبط وإحضار) ضد أشخاص على خلفية سياسية. والمقصود بخلفية سياسية هنا، هي الأحداث المرتبطة بشكل مباشر بالشأن العام، وتتركز في ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

✓ أحداث الاحتجاج الميداني الجماعي/الفردى، سواء كانت على أساس رياضي أو عمالي أو اجتماعي أو سياسي.

✓ الأعمال الإرهابية وعمليات الجماعات المسلحة، وكل ما يتعلق بها من وقائع اتهام. أي وقائع تفتقرن بضبط أشخاص بسبب اتهامات إسقاط الحكم أو الإخلال بالنظام أو الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام القانون.. الخ.

توضيحات مهمة بشأن منهجية التقرير ومعايير إدراج الحالات:

يعد الملف حصراً أولياً الغرض الرئيسي منه رسم الأنماط والسياقات التفصيلية والداخلية للحوادث ومعطياتها وعناصرها، وربما لا يعبر بشكل كامل عن إجمالي الحالات على أرض الواقع وفق نفس المعايير المُحددة، والرقم "صفر" في إطار التقرير لا يعني بالضرورة أنه لا توجد حالات أخرى في مكان وزمان معينين.

المصادر:

اعتمد التقرير بشكل أساسي على المصادر الثانوية، والتي لم يُتحقق منها بشكل مباشر من مصادرها الأولية، ولكن تمت مراعاة مصداقية المصدر والتحقق من المعلومات من مصادر متعددة تنقسم عناصر المصادر التي تم الاعتماد عليها لبناء التقرير كالتالي:

✓ أوراق القضايا والبيانات الرسمية لوزارة الداخلية والجهات الرسمية.

✓ المصادر الصحفية كالصحف والمواقع الإخبارية .

✓ الجهات المعنية بحقوق الانسان من المنظمات أو الأفراد، كالمحامين والنشطاء في مجال حقوق الانسان.

✓ المصادر الأهلية مثل الصفحات الالكترونية شديدة المحلية والمعنية بتغطية مناطق جغرافية معينة، سواء كانت في إطار حقوقي أو إخباري .

قُسم "نوع المصدر الرئيسي لاعتماد الواقعة"، كما يلي:

✓ «جهات رسمية»: هي الحالات التي بها مصدر رسمي عن حدوث الواقعة بالفعل بغض النظر عن دقة التفاصيل وروايات الواقعة، أو حتى يتوافر عنها بيانات قانونية موثوقة منقولة عن جهات أمنية أو قضائية أو أية جهة حكومية أخرى.

✓ «جهات حقوقية»: هي الحالات التي اعتمدت على روايات المنظمات الحقوقية فقط، ولا يوجد لها مصدر كـ"جهات رسمية"، ولا "وسيلة مباشرة للمصدر الأولي".

✓ «وسائل إعلام»: هي الحالات التي ذكرتها جهات إعلامية، وقد تم توخي الدقة في الاستناد إليها بمراجعة معايير وقواعد للتوثيق والتدقيق المعلوماتي،

✓ مصادر أهلية: هي الحالات التي لا يتوفر فيها مصادر أخرى مما سبق ذكره، وقد تم توخي الحذر في

الاستناد إليها بمراجعة معايير وقواعد توثيق المعلومات، وقياس مدى مصداقية المصدر نفسه.

اشكاليات مرتبطة بالمصادر :

✓ ضعف التغطية الاعلامية لوقائع القبض والاحتجاز مقارنة بالأعوام السابقة.

✓ استخدام المواقع والصحف لمسودات ثابتة لتغطية الاخبار المرتبطة بتجديدات الحبس يتعذر معها

استبيان التفاصيل الخاصة بالواقعة.

✓ تركيز الاعلام على تجديدات الحبس فقط دون وقائع القبض نفسها.

مراجعة نظام الفهرسة والفرضيات والاصطلاحات:

✓ رُتبت وقُهرست البيانات بالكامل حسب النظام الأرشيفي التالي: تاريخ الواقعة، ثم محافظة الواقعة

بترتيب ثابت للمحافظات، دائرة قسم شرطة الواقعة وهي دائرة محضر الاتهام أو واقعة التظاهر

وليست دائرة القبض، مكان الواقعة، ثم اسم مميز أو مفهرس للواقعة مُكون من تلك التراتبية، ونوع

التحرك الأمني حيث يتم وضع حالات القبض أو الضبط والإحضار أولاً قبل الموقوفين.

✓ في خانة «اسم مميز للواقعة»، تمت مراعاة أن يكون مُفهرساً حسب النظام الأرشيفي، وقد يُضاف له

اسماً إعلامياً مميزاً أو الاسم المعتمد بالأوراق الرسمية، ويُكتب بالتراتبية التالية:

✓ كلمة البداية "أحداث أو مداخلات أمنية أو كمين أمني أو أذمن صفحة" حسب نوع الواقعة، وفي

حالة ارتباط مجموعة من الوقائع بحدث معين أو بذكرى حدث معين؛ يُستخدم اسم الحدث أو الذكرى

ككلمة البداية، دائرة قسم شرطة الواقعة، مكان الواقعة حال توفره، اسم إعلامي مميز أو رقم رسمي

مميز للقضية، تاريخ الواقعة يوم-شهر-سنة).

مثال ذلك؛ (أحداث قصر النيل - ميدان التحرير - وقفة كذا - قضية رقم كذا 2020-6-22).

✓ في خانة رقم المحضر أو القضية، كُتبت جميع الأرقام الرسمية حسب تراتبيتها لدى الجهات الرسمية،

بداية من نقطة الشرطة ثم قسم الشرطة ثم النيابة الجزئية ثم النيابة الكلية ثم دوائر المحاكم جنح ثم

جنح مستأنف أو جنابات ثم النقض، وتمت فهرستها جميعاً كما يلي: (كلمة "رقم" + رقم الورق الرسمي

مكتوباً بالأرقام وليست حروفاً + كلمة "السنة" + السنة الميلادية وأحياناً القضائية كما في النقض

مكتوبة بالأرقام وليست حروفاً + كلمات "إداري أو جنح أو جنابات أو كلي أو عرائض أو حصر تحقيق" +

دائرة الجهة الرسمية التابع لها الرقم + كلمة "والمقيدة برقم" ثم نفس المتسلسلة في حالة توفر رقم

رسمي آخر لنفس الواقعة).

✓ في خانة اسم الشخص أو اسم الشهرة، تمت مراعاة أن تكون أسماء جميع الأشخاص في ملف

الإكسل بنمط مُحدد يُسهّل من عملية البحث بعد الضغط على CTRL+F.

مثال: الألف (أ) تُكتب (ا) بدون همزات، التاء المربوطة (ة) تُكتب (ه)، الألف المقصورة (ى) تُكتب (ي)، أسماء(عبدالله-

عبدالرحمن-تُكتب(عبدالله-عبدالرحمن).

✓ هناك افتراضات "محدودة الإطارات" ضمن متن التقرير في تفاصيل تحليلية ودقيقة جداً مرتبطة

بسياقات ونهج عام لما يجري على أرض الواقع.

✓ روجع التقرير بالكامل، من أجل تقليل نسبة "الازدواج الحسابي" بتجنب التكرار، وذلك بطرق مختلفة،

سواء طرق يدوية بعمليات حذف تكرار تقليدية، أو بمقارنات لتحليل الفترات الزمنية. ومع هذا تظل

احتمالية التكرار قائمة.

✓ تعرض بعد الأشخاص للقبض عليهم أكثر من مرة والافراج عنهم، الأمر الذي لا يعد تكراراً كما وُضح

سابقاً.

اعتمدت اصطلاحات أقسام الشرطة بنظام فهرسة مُوَجَّد بذكر اسم المدينة / دائرة قسم الشرطة، نظراً

لانخفاض أعداد دوائر أقسام الشرطة المذكورة بدقة حتى لا تحدث إشكالية إحصائية.

إشكاليات عامة:

✓ ندرة البيانات وصعوبة الوصول إليها.

✓ ضعف التغطية لبعض المحافظات والأقاليم الجغرافية بشكل كافٍ، مثل إقليم الصعيد وإقليم القناة.

✓ نقص المعلومات الخاصة بالبيانات الشخصية للمتهمين مثل السن والوظيفة.

✓ نقص البيانات الرسمية.

✓ نقص في البيانات الخاصة بالاتهامات للأشخاص، أو ذكرها باختصارٍ مخل، مثل ذكر كون الشخص متهمًا

(بالانضمام)، دون أي توضيحات إضافية.

✓ وجود كم كبير من القضايا الغير مرتبطة بوقائع محددة: مما يصعب من عملية تشكيل الإطار العام

والزمني للقضية.

النطاق المكاني للوقائع:

وهناك نطاقان جغرافيان منفصلان:

✓ محافظة الواقعة أو دائرة قسم شرطة الواقعة أو مكان الواقعة: وهو مكان حدوث واقعة الاتهام

الأصلية بالترتيب (محافظة - دائرة قسم شرطة - مكان مُحدد). حيث تم تحرير المحضر وليس مكان القبض

على الشخص.

✓ محل الإقامة: وهي مكان إقامة الشخص، سواء داخل نفس الدائرة أو المحافظة أو لا، وليس من

الضروري أن يكون العنوان الثابت بالبطاقة، بل قد يكون أي محل إقامة بديل أو مؤقت.

قسم النطاق الجغرافي كما يلي:

✓ إقليم القاهرة الكبرى، ويشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية.

✓ إقليم وجه بحري، ويشمل المحافظات المطلقة علي البحر المتوسط، وهم كفر الشيخ ودمياط

والاسكندرية ومرسى مطروح.

✓ إقليم الدلتا، ويشمل محافظات الشرقية والدقهلية والغربية والمنوفية والغربية.

✓ إقليم الصعيد، ويشمل محافظات البحر الأحمر والفيوم والمنيا واسيوط وسوهاج وأسوان والأقصر

وبني سويف وقنا.

✓ إقليم محافظات القناة وشمال سيناء، ويشمل محافظات الاسماعيلية وبورسعيد والسويس وشمال

سيناء (في حالة محافظات الإقامة).

تُسمت خلفية الواقعة كما يلي:

✓ "سياسية": هي التظاهرات أو الفعاليات الاحتجاجية على خلفية سياسية أو لمطالب سياسية واضحة،

وقد يُشارك بها أيٌّ من الفئات الأخرى.

✓ "رياضية": هي التظاهرات أو الفعاليات الاحتجاجية لمجموعات كروية من المشجعين، مثل (أولتراس

أهلاوي أو وايت نايتس وغيرها).

نوع الفاعلية:

من الإشكاليات عدم استناد الكثير من القضايا إلى واقعة محددة وواضحة، لذا اعتمد التقرير على

الترتيب الآتي لتحديد نوع الفاعلية:

✓ الواقعة نفسها في حالات القضايا المستندة إلى وقائع محددة، كالاحتجاج الميداني أو أعمال إرهابية

أو أي وقائع أخرى.

الانتهاكات:

✓ اعتمد التسلسل التالي: تظاهر/ عمل صحفي / نشر الإلكتروني / انضمام.

✓ نوع واقعة عملية القبض أو التحقيق، سواء كانت مدهامة أمنية أو كمين أممي أو ترحيل من خارج البلاد.

قُسم نوع الفاعلية كما يلي:

✓ فاعلية احتجاج جماعي: هي حالات القبض والاستيقاف والانتهاك على خلفية تظاهرة ميدانية،

✓ "كمين أممي": هي حالات قبض فردية عبر كمائن أمنية، ثم توجيه اتهامات بالتظاهر بدون إخطار،

ودون ارتباط بواقعة تظاهرة ميدانية مُحددة في حينها، وفي حالة ارتباطها بتظاهرة مُحددة يتم

إدراجها ضمن قسم "تظاهرة".

✓ "نشر إلكتروني": هي حالات قبض واتهام من خلال النشر الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

والتي تحتوي على عدة تقسيمات فرعية وهي:

• إدارة صفحة إلكترونية

• التحريض على قلب نظام الحكم

• تحريض على التظاهر

• ترويج افكار جماعة إرهابية

• نشر اخبار كاذبة

✓ "مدهامات أمنية": هي حالات القبض عبر مدهامات المنازل .

«انضمام لكيان»: هي وقائع الاتهام بالانضمام لكيان ما، سواء تم تحديده او توصيفه فقط مثل :

• اولتراس

• تمويل جماعه إرهابية

• تنظيم داعش

• جبهة النصرة

• جماعة إرهابية (لم يواجه المتهم بماهية الجماعة)

• جماعة أُسست على خلاف احكام القانون (لم يواجه المتهم بماهية تلك الجماعة)

• جماعة محظورة (لم يواجه المتهم بماهية هذه الجماعة)

• حركة 6 ابريل

• حركة حسم

• حركة غلابة

✓ «بلاغ»: هي وقائع قُدم فيها بلاغاً من مواطن ضد أحد الاشخاص، واتهامه باتهامات ذات طابع

سياسي.

ترحيل من خارج البلاد: هي وقائع رُجّل شخص بها من الخارج إلى مصر لكونه مطلوباً لاتهامات سياسية

في مصر.

✓ «تمويل»: هي وقائع وُجّهت الاتهامات فيها بتمويل جماعة ما، تهدف إلى قلب نظام الحكم.

«رفع شعارات سياسية»: هي وقائع تتعلق الاتهامات الموجهة فيها إلى حيازه لافتات او منشورات او

شئ يحوي شعارات سياسية.

✓ «زياره محتجز»: هي وقائع احتُجز بها أحد الاشخاص اثناء زيارته لمحتجز علي خلفية اتهامات سياسية.

✓ «عمل ارهابي»: هي وقائع العنف التي تتم من جماعات مسلحة ضد مدنيين أو الجيش أو الشرطة.

✓ «عمل صحفي»: هي الوقائع التي يتم احتجاز الصحفيين بها بسبب عمله كصحفي أو أثناء تآدية عمله .

✓ وتحتوي عدة تقسيمات فرعية، هي:

• اهانه رئيس الجمهوريه

• تصوير بدون ترخيص

• تقرير صحفي

• نشر اخبار كاذبه

✓ «عمل فني / أدبي»: هي الوقائع التي يُقبض فيها على أحد الاشخاص نتيجة عمل فني أو ادبي مثل

كتاب أو مسرحية او اغنية.

✓ «عمل نقابي»: هي الوقائع التي يتم احتجاز أحد الاشخاص بها نتيجة نشاطه النقابي.

✓ «فاعليه رياضية»: هي الوقائع التي تتم واقعة الاتهام بها على خلفية نشاط رياضي او داخل أحد

المنشآت الرياضية، وتحتوي على عدة تقسيمات فرعية، وهي:

• اتلاف عمد.

• حيازه لافتات.

• محاوله دخول ملعب رياضي

✓ «قضية أمن دولة»: هم الاشخاص المعروضون علي نيابة أمن الدولة العليا، على خلفية سياسية دون

معرفة الاتهامات الموجهة لهم بالتحديد.

✓ «نشاط حزبي»: هي الوقائع التي تم توجيه الاتهام بها علي خلفية نشاط حزبي، وتحتوي على عدة

تقسيمات فرعية، وهي:

• فاعليه حزبية

• تحريض على التظاهر

قُسم نوع جهة نظر الدعوى كما يلي:

✓ «وزارة الداخلية»: هي حالة الاستيقاف ثم الصرف عن طريق الداخلية، دون تحرير محضر وعرض على

النيابة.

✓ «النيابة العامة»: هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة، سواء التي يجرى التحقيق فيها أو

تم حفظها أو استُبعد المتهمين فيها، لكن لا يوجد قرار لاحق بالإحالة للمحاكمة.

✓ «محكمة الجنح»: هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة ثم الإحالة للمحكمة الجنح، وفصلت

فيها أو مازالت معروضة أمامها.

✓ «محكمة الجنح - إرهاب»: هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة ثم الإحالة لإحدى الدوائر

المُخصصة لقضايا الإرهاب بمحاكم الجنح، وفصلت فيها أو مازالت معروضة أمامها، مع مراعاة أن

استئناف جنح إرهاب يتم تسجيله ضمن محاكم جنح مستأنف العادية.

✓ «محكمة الجنح - أمن دولة عليا طوارئ»: هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة ثم

الإحالة لإحدى الدوائر المُخصصة لقضايا امن الدولة العليا طوارئ بمحاكم الجنح، وفصلت فيها أو مازالت

معروضة أمامها، مع مراعاة أن استئناف جنح أمن الدولة العليا طوارئ يتم تسجيله ضمن محاكم جنح

مستأنف العادية.

✓ "محكمة جنح مستأنف": هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة ثم الإحالة لمحكمة جنح والحكم فيها، ثم فصلت فيها محكمة جنح مستأنف، وفي حالة ثبوت عدم الفصل فيها أمام جنح مستأنف يتم تسجيل حكم الجنح كأخر حكم ووضع قانوني.

✓ "محكمة الجنايات": هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة ثم الإحالة لمحكمة الجنايات، وفصلت فيها أو مازالت معروضة أمامها.

✓ "محكمة الجنايات - إرهاب": هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة ثم الإحالة لإحدى الدوائر المُخصصة لقضايا الإرهاب بمحاكم الجنايات، وفصلت فيها أو مازالت معروضة أمامها.

✓ "محكمة الجنايات - أمن الدولة العليا طوارئ": هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة ثم الإحالة لإحدى الدوائر المُخصصة لقضايا امن الدولة العليا طوارئ بمحاكم الجنايات، وفصلت فيها أو مازالت معروضة أمامها.

تم تقسيم الوضع القانوني للشخص، كما يلي:

✓ "لم يتم عمل محضر": هي حالات الاستيقاف ثم الصرف عن طريق الداخلية دون تحرير محضر و عرض على النيابة.

✓ «محبوس احتياطياً»: هي الحالات التي تم التوصل فيها لأخر موعد تجديد حبس للشخص خلال الفترة التي يغطيها التقرير،

✓ «مخلى سبيله»: هي الحالات التي يُخلى فيها سبيل الشخص بشكل نهائي، ويتم التأكيد من تنفيذه وعدم الغاءه بعد استئناف النيابة.

✓ «صرف من المحضر»: هي الوقائع التي تم عمل محضر بالفعل بسببها، ثم صُرف بعض الأشخاص منها ولم يتم عرضهم على النيابة .

✓ "غير معروف": هي الحالات التي يكون الوضع الحالي للشخص فيها غير معروف، ما إذا كانت أُحليت قضيته، أو مازال محبوساً احتياطياً، أو أُخلى سبيله.

✓ "محالة حضورياً": هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة ثم الإحالة للمحاكمة، ولم يتم صدور حكم قضائي بها حتي تاريخ 31 ديسمبر 2020 .

✓ «محكوم»: هي الحالات التي يكون صدر فيها حكم إدانة حضوري ضد الشخص، ويقضي مده حكمه.

✓ «محكوم غيابي» هي الحالات التي يكون صدر فيها حكم إدانة غيابي ضد الشخص.

✓ «قضي المدة»: هي الحالات التي يفترض فيها خروج الشخص من السجن، بعد قضاءه مدة حكمه بالفعل.

✓ "براءة": هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة ثم الإحالة للمحاكمة ثم الحكم بالبراءة.

✓ "عفو رئاسي": هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة ثم صدور عفو رئاسي، أي كانت مرحلة التقاضي آنذاك.

✓ "وفاة": هي حالة القبض وتحرير محضر والعرض على النيابة، ثم يتوفى المتهم داخل محبسه، أي كان وضعه القانوني آنذاك.

✓ "مفرج عنه»: هي الحالات التي يُرصد فيها إعادة القبض على شخص ما سبق ورود اسمه كمقبوض عليه على ذمة قضية أخرى، -بعد التأكيد من كونه نفس الشخص-، مما يعني أنه أُفرج عنه من واقعة الاحتجاز الأولى، لكن دون معرفة هل تم اخلاء سبيله، أم صدر بحقه حكم قضائي بالبراءة أو

بالإدانة، وقد قضى بالفعل مدة حكمه.

ننوه بأنه قد حُذف العديد من العناوين الدقيقة لمحل إقامة أشخاص ضمن متن هذا التقرير، مراعاةً لاحترام الخصوصية وعدم تمييز هؤلاء الأشخاص في محيط إقامتهم أو إقامة ذويهم بعلامات دلالية مباشرة، مثل رقم الشقة أو المنزل أو الشارع وخلافه.